



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العنمين للدراسات العليا

قسم القانون / القانون العام

واجب الإدارة لمواجهة الجفاف في العراق

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

رنا عسكر جبوري

الى مجلس معهد العنمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د. صعب ناجي عبود

استاذ القانون العام

م ٢٠٢٣

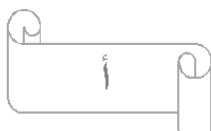
هـ ١٤٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ

وَفِيهِ يُعْصِرُونَ﴾

يوسف - الآية - ٤٩



الاهداء

إلى من غرسا في نفسي حب العلم ورحلا

أمي و أبي رحمهما الله تعالى

إلى من شملني بالمحبة و امدني بالعون

زوجي

إلى النور الذي ينير لي درب

أولادي

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع

اخواتي واخوتي

إلى كل من علمني حرفاً اصبح سنا برفقه يضيء الطريق امامي .

اساتذتي

اهديكم جميعاً رسالتي هذه التي هي رجع لصدى جهودكم . الطيبات

و ثمرة لغرس ايديكم وقطرة من فيض بحركم

الباحثة



الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على النبي الاعظم : محمد بن عبد الله وعلى اله الطيبين والپاهرين وصحبه اجمعين ..

وبعد

من لا يشكر الناس لا يشكر الله . لذا لا يسعني وانا انهي رسالتي الا ان اتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الاستاذ الدكتور الفاضل (صعب ناحبي عبود) الذي تفضل بقبوله الاشراف على هذه الرسالة . اذ كان لملاحظاته ونصائحه وتوجيهاته السديدة ، الاثر البالغ - في اعداد هذه الرسالة ، منذ ان كانت فكرة حتى صارت على ما هو عليه اليوم ، داعيتاً المولى عزوجل ان يمن عليه بالعمر المديد ووافر الصحة والعافية .

كما اتوجه بخالص شكري ، لجميع اساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا لاسيما الدكتور علي سعد عمران والدكتورة سحر جبار يعقوب والدكتور راجي نصير دواره ، ولا يفوتني ذكر الدكتور سمير هادي سلمان الشكري ، الذين نهلت من علمهم وتعلمت من فهمهم . سواء ما بذلوا من جهد مخلص في السنة التحضيرية من دراسة الماجيستر، او من خلال دعمهم المستمر لي بالنصح والتوجيه. طيلت فترة كتابة الرسالة و اتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الافاضل : دكتور مثنى شعلان حسن والست فاطمة صاحب الشاهيندر ... ومن ساندني من منتسبي وزارة الموارد المائية والهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل ومدير الموارد المائية في (بابل ، الديوانية) واخيرا ... اتقدم بالشكر الى منتسبي مكتبة العتبة الحسينية المقدسة ومكتبة العتبة العباسية ومكتبة العتبة العلوية المقدسة ومكتبة

معهد العلمين للدراسات العليا في تهئية المصادر داعية المولى ان
يحفظ الجميع ، وجزاهم الله خير الجزاء

الباحثة

المستخلص

من المشاكل الخطيرة، التي بدأت تظهر في العديد من دول العالم بصورة عام والعراق على وجه الخصوص ، مشكلة (الجفاف) شحة المياه بسبب قلة وارداتها وزيادة الطلب عليها، من قبل السكان و القطاعات الصناعية والزراعية . وما إلى ذلك ، من اثر على جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحتّم علي السلطات كاهه، ولاسيما السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الموارد المائية والتحرك لحماية الموارد المائية من خلال استخدام طرق الري الحديثة، والاستخدام الأمثل لمنع إهدار المياه ،ومنع التجاوز عليها وتلوثها ، أو تتخذ الإدارة إجراءات لتسوية المنازعات الدولية بين دول المجري المائية الدولي ، من خلال المفاوضات الدولية والتوفيق والمساعي الحميدة ،و يمكن للأطراف المتضررة اللجوء إلى القضاء الدولي أو التحكيم الدولي، لتسوية المنازعات الدولية المتعلقة باستخدام المجري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية ، في حالة فشل طرق التسوية السلمية غير القضائية للمنازعات الدولية، لتقليل المخاطر بعد وقوعها.

وبذلك فإن الحماية واجب تقوم به الإدارة المعنية، للحفاظ على الموارد المائية ومرافقها من خلال التشريعات التي منحت الإدارة المعنية الاختصاصات والوسائل اللازمة التي تمكنها من القيام بواجب الحماية ،وما يتمتع به الأفراد والمزارع من حقوق في شأنها.... ، وهو حق الانتفاع بها في ضوء الترخيص الذي تمنحها الإدارة المختصة بذلك. ولكن لا تستطيع الإدارة المعنية، بواجب حماية الموارد المائية بمفردها ، بل لابد من تعاون ومساهمة من قبل السلطات الأخرى (السلطة التشريعية والسلطة القضائية) بالقيام به من أعمال لأن واجب الحماية، لا يتوقف على جهة معينه لقطاع الموارد المائية

، وانما تشمل كل ما يحيط بها لضمان استمرارية عمل مرفق الموارد المائية بالضطراد وانتظام ، بالإضافة إلى قيام الإدارة بدور مهم على المستوى الدولي ، نظر لوقوع منبع نهري دجلة والفرات ومساراتهما في الدول الأخرى ، وكل هذا لا يمنع من الإشراف والرقابة على عمل الإدارة ، واثره مسؤوليتها عند مخالفة واجباتها المفروضة من قبل المشرع ، ومن ذلك وجدنا أنه من الضروري تسليط الضوء على دراسة موضوع البحث(واجب الإدارة لمواجهة الجفاف في العراق)، بتقسيم البحث إلى فصلين ، يتناول الأول (واجب الإدارة لمواجهة الجفاف ، بينما يتناول الفصل الثاني) الأحكام القانونية لواجب الإدارة في مواجهة الجفاف).

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج - د	الشكر والعرفان
هـ	المستخلص
و - ز	فهرس المحتويات
٣-١	المقدمة
٧٠- ٤	الفصل الاول التعريف بواجب الادارة لمواجهة الجفاف
٤١ - ٤	المبحث الاول: ماهية واجب الادارة لمواجهة الجفاف
٢٥ - ٥	المطلب الاول: مفهوم الجفاف
١٢- ٥	الفرع الأول: تعريف الجفاف لغة واصطلاحاً
٢٤-١٢	الفرع الثاني : ذاتية مواجهة الجفاف.
٤١ - ٢٥	المطلب الثاني: الاساس القانوني لمواجهة الجفاف
٣٣-٢٥	الفرع الاول : الاساس القانوني الدولي لمواجهة الجفاف
٤١-٣٣	الفرع الثاني: الاساس القانوني الوطني لمواجهة الجفاف
٦٩- ٤٢	المبحث الثاني: اسباب الجفاف واثاره
٦١ - ٤٣	المطلب الأول: اسباب الجفاف
٥٢-٤٣	الفرع الاول : الاسباب الخارجية للجفاف
٦١ - ٥٢	الفرع الثاني الاسباب الداخلية للجفاف
٦٩ ٦٢	المطلب الثاني : اثار الجفاف
٦٥-٦٢	الفرع الأول: اثار الجفاف على المتغيرات المناخية
٦٩-٦٦	الفرع الثاني : الاثار الاقتصادية للجفاف.
١٤٣ - ٧٠	الفصل الثاني : الاحكام القانونية لواجب الادارة في مواجهة الجفاف
١٠٠ - ٧٠	المبحث الأول : اجراءات الإدارة لمواجهة الجفاف
٨٣ - ٧١	المطلب الأول : اجراءات الادارة على الصعيد الدولي في مواجهة الجفاف
٧٩- ٧١	الفرع الاول : الاجراءات الودية الدولية لمواجهة الجفاف
٨٣ - ٧٩	الفرع الثاني: الإجراءات القانونية الدولية لمواجهة الجفاف
١٠٠ - ٨٣	المطلب الثاني : اجراءات الادارة على الصعيد الوطني
٩٤ - ٨٤	الفرع الاول : صيانة البنى التحتية للموارد المائية
١٠٠ - ٩٤	الفرع الثاني : الادارة المستدامة للموارد المائية
١٤٣ - ١٠٠	المبحث الثاني: وسائل الإدارة في مواجهة الجفاف والرقابة عليها
١١٦ - ١٠١	المطلب الاول: الوسائل الادارية لمواجهة الجفاف

١٠٨ - ١٠١	الفرع الاول : الوسائل القضائية في مواجهة الجفاف
١١٥ - ١٠٩	الفرع الثاني: الوسائل القضائية لمواجهة الجفاف
١٤٣ - ١١٦	المطلب الثاني: الرقابة على واجب الادارة لمواجهة الجفاف
١٣٣ - ١١٦	الفرع الأول: الرقابة غير القضائية.
١٤٣-١٣٤	الفرع الثاني : الرقابة القضائية
١٤٨ - ١٤٤	الخاتمة والاستنتاجات
١٦٥ - ١٤٩	المراجع
A-B	المستخلص باللغة الانكليزية.